نظرة عامة

واصلت الدول العربية المانحة خلال عام 2017 تقديم المساعدات الإنمائية استجابة لاحتياجات الدول النامية ومن بينها الدول العربية، وذلك من خلال التعاون الثنائي المباشر وعبر مؤسسات مجموعة التنسيق[1]. حيث قُدر إجمالي المساعدات الرسمية[2] المقدمة من الدول العربية المانحة خلال عام 2017 بحوالي 11.9 مليار دولار بتراجع قدره حوالي 14.4 مليار دولار مقارنةً بالمساعدات المقدمة خلال عام 2016. وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات ميسرة خلال الفترة (1970-2017) حوالي 241.7 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.9 في المائة في عام 2017.

من جانب أخر، بلغت المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق في شكل قروض ومعونات في عام 2017 حوالي 19.7 مليار دولار مقابل حوالي 20.0 مليار دولار في عام 2016 مسجلة بذلك انخفاضاً نسبته حوالي 1.5 في المائة. تمثل الالتزامات التمويلية المقدمة منها للدول العربية ما نسبته 43.2 في المائة في عام 2017 من إجمالي تلك الالتزامات مقارنة بنسبة 47.5 في المائة عام 2016.

يوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2017، الاهتمام المتواصل بدعم مشروعات البنى الأساسية وعلى وجه الخصوص مشاريع الطاقة بمختلف أنواعها. إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات حوالي 6.0 مليار دولار تشكل حوالي 30.7 في المائة من إجمالي المساعدات المُقدمة خلال عام 2017.

الملامح الرئيسية للمساعدات الإنمائية العربية

تقدم المساعدات الإنمائية العربية عبر قنوات متعددة ومختلفة أهمها المساعدات الحكومية الثنائية، والتمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق ومساهمات الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للعون، إضافة إلى المساعدات المُقدمة من الهيئات الوطنية الإقليمية والخيرية والهيئات والمنظمات غير الحكومية. ومن أهم ملامح هذه المساعدات ما يلي:

أولاً: يقدم الجزء الأكبر من العون الإنمائي العربي على المستوى الثنائي من خمس دول من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، دولة قطر، سلطنة عُمان. وتوجه المساعدات الحكومية الثنائية لدعم التنمية وتغطية العجز في الموازنات العامة، فهي مساعدات تقدم إما لدعم مشروعات التنمية أو كدعم مباشر لخزينة الدول المستفيدة بحيث يتم من خلالها الإنفاق على المشاريع والبرامج التنموية الواردة في قوانين الموازنة العامة، أو أن يتم رصدها كمخصصات إضافية ضمن الموازنة العامة لموازنات الوزارات التي ستقوم بتنفيذ مشاريع قطاعية معينة.

ثانياً: مواصلة الدول العربية المانحة تقديم العون بالرغم من اتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض خلال السنوات الماضية على المستوى العالمي. فبالرغم من الضغوط الاقتصادية التي تشهدها هذه الدول جراء تقلبات أسواق النفط العالمية، إلا أنها ظلت ملتزمة بتقديم المساعدات الإنمائية، الجدول رقم (1).

---

(1) مؤسسات مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد)، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.

(2) يشمل هذا المبلغ إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المُقدمة من السعودية، وصافي السحب بالنسبة للدول الأخرى.

جدول رقم (1)
المساعدات الإنمائية الرسمية ونسبتها من مجموع الإيرادات النفطية

(مليار دولار)

	2013		2014		2015		2016		2017	
	المساعدات الانمائية	%	المساعدات الانمائية	%	المساعدات الانمائية	%	المساعدات الانمائية	%	المساعدات الانمائية	%
الإمارات	0.481	0.63	1.951	2.58	0.641	1.43	0.776	3.31	3.379	13.50
السعودية	6.528	2.36	14.285	5.86	8.258	6.94	11.689	13.14	7.999	6.81
عُمان	0.029	0.09	0.060	0.20	0.020	0.11	0.031	0.23	0.033	0.22
قطر	6.311	11.76	0.584	1.30	0.460	1.85	0.425	3.75	0.467	3.17
الكويت	0.759	0.71	1.916	2.06	1.517	1.97	13.344	33.40	...	...
مجموع الدول العربية الخمس المانحة	14.108	2.60	18.797	3.85	10.896	3.85	26.265	14.82	11.879	6.89

... غير متوفر.
المصدر: أعداد سابقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ثالثاً: تنامي الدور المؤسسي للعون الإنمائي العربي من خلال مواصلة مؤسسات مجموعة التنسيق تقديم العون ليشمل كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. حيث قدمت مؤسسات مجموعة التنسيق في الفترة (2013-2017) حوالي 86 مليار دولار أمريكي ساهمت في تمويل 2996 عملية تمويلية إنمائية استفاد منها 133 جهة، بالإضافة إلى عدة هيئات ومنظمات وجهات أخرى.

رابعاً: دعم الدول لتنفيذ خططها الإنمائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها مع احترام استقلالية هذه الدول في تحديد أهدافها وترتيب أولوياتها الإنمائية واختيار مشاريعها، والالتزام بقواعد الشفافية التامة في مختلف مراحل تنفيذ المشروع. وقد حرصت مؤسسات مجموعة التنسيق على اعتماد وتطبيق قواعد مشتركة منسقة في عمليات التعاقد والسداد والمتابعة، وعلى سرعة التجاوب والتنسيق بين عملياتها، والتشاور الدائم مع الدول من أجل التأكد من تحقيق المشاريع الممولة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المبرمجة.

العون الإنمائي العربي خلال عام 2017

أولاً: المساعدات الإنمائية العربية الثنائية

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية حوالي 11.9 مليار دولار عام 2017، بتراجع نسبته حوالي 54.8 في المائة مقارنة بعام 2016. وقد بلغ إجمالي المساعدات المقدمة من السعودية نحو 8 مليارات دولار، أي بنسبة 67.3 في المائة من الإجمالي، والإمارات بنحو 3.4 مليار دولار أي بنسبة 28.4 في المائة، وقطر بحوالي 467 مليون دولار أي بنسبة 4.0 في المائة، وعُمان حوالي 33 مليون دولار أي بنسبة 0.3 في المائة.

بلغ اجمالي قيمة المساعدات الإنمائية الميسرة التراكمية المُقدمة من الدول العربية خلال الفترة (1970-2017) حوالي 241.7 مليار دولار، منها حوالي 234.7 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 97.1 في المائة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحوالي 7 مليارات دولار من الدول العربية الأخرى. وقد بلغت نسبة مساهمة السعودية حوالي 65.4 في المائة من مجموع المساعدات، تليها الكويت بنسبة 17.0 في المائة، والإمارات بنسبة 8.5 في المائة، وقطر بنسبة 5.8 في المائة، وعُمان بنسبة 0.4 في المائة. كما بلغت نسبة مساهمة العراق، وليبيا، والجزائر حوالي 2.9 في المائة، الملحق (1/11) والشكل (1).

الشكل (1): المتوسط السنوي للعون الإنمائي العربي (2017-1970)

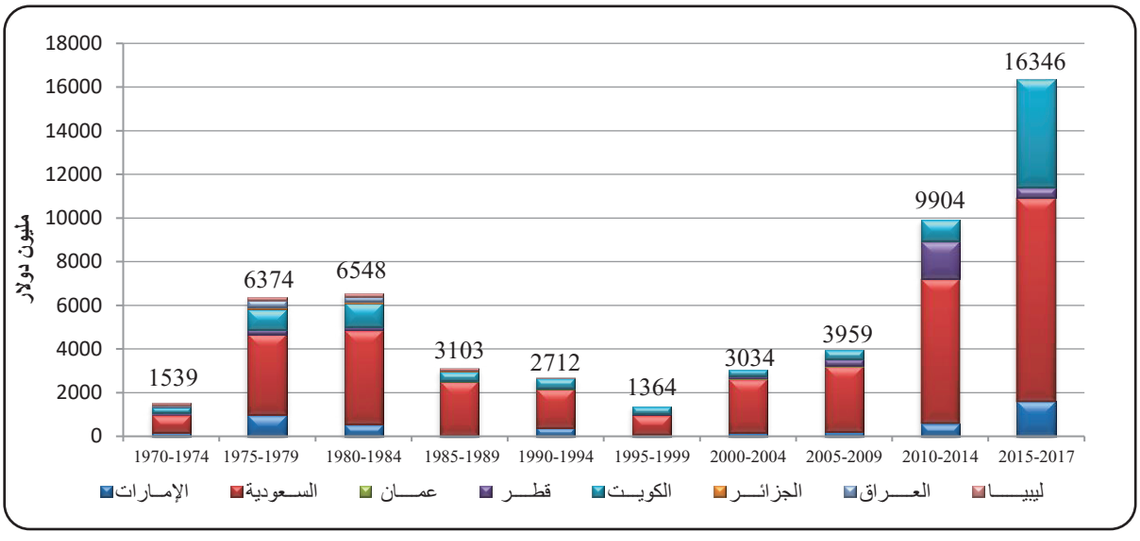

المصدر: الملحق (1/11).

انخفضت نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية من نحو 1.94 في المائة المسجلة خلال عام 2016 إلى حوالي 0.90 في المائة عام 2017. وبالرغم من هذا التراجع تبقى النسبة المسجلة في هذا العام أعلى من النسبة التي حددتها الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية الرسمية وهي 0.7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، الملحق (2/11).

ثانياً: العون الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق

سعت مؤسسات مجموعة التنسيق إلى توسيع نطاق أنشطتها كما عملت على استحداث أدوات تمويل ومنتجات تمويلية جديدة، فبالإضافة إلى أشكال التمويل التقليدية كالقروض، والمنح، والمساهمات في رأس المال والضمانات المختلفة، هناك القروض المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كالصكوك، وإلى جانب هذه الأدوات التمويلية فقد شملت أنشطة مؤسسات المجموعة، الخدمات المرتبطة بتعزيز البنية التحتية الاقتصادية، وتطوير أسواق رأس المال، ودعم برامج إعادة الهيكلة، وبرامج الإصلاح الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية، وذلك لكون هذه الخدمات تشكل نشاطاً تكميلياً ومصاحباً للنشاط التمويلي بما يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة.

1) التوسع الجغرافي:

يغطي نشاط مؤسسات المجموعة المناطق التالية:

- المنطقة العربية: وتشمل الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية.
- منطقة آسيا: وتشمل الدول الآسيوية ماعدا العربية منها.
- منطقة أفريقيا: وتشمل الدول الأفريقية غير العربية.
- منطقة أمريكا اللاتينية: وتشمل دول قارة أمريكا اللاتينية.
- الدول الأخرى: وتشمل دول في شرق أوروبا ودول المحيط الهادي.

2) التنوع القطاعي:

تسهم المساعدات الإنمائية لمؤسسات المجموعة بشكل أساسي في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل مشاريع البنى التحتية مثل النقل والاتصالات والطاقة والكهرباء

والمياه. بالإضافة إلى مشاريع الخدمات الاجتماعية، التي تهدف إلى مكافحة الفقر والبطالة والتنمية الريفية المندمجة والسكن الاجتماعي والتسليف الإنمائي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مجالات المساعدات الإنمائية لمؤسسات مجموعة التنسيق

في مجال دعم التنمية الاقتصادية

سجلت مؤسسات مجموعة التنسيق 91 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره حوالي 6.0 مليارات دولار أمريكي لمشاريع الطاقة خلال عام 2017. تمتد أنشطة عمليات مؤسسات المجموعة لتشمل كافة مجالات القطاع بدءاً من توليد الكهرباء بالتقنيات المختلفة، ومنها محطات التوليد الحرارية، ومشاريع التوليد المائية الكبرى، ومشاريع الطاقة المتجددة، لتتسع عمليات مؤسسات المجموعة لتشمل كذلك شبكات النقل سواء داخل الدولة أو للربط مع الشبكات المجاورة، بالإضافة إلى مشاريع كهرباء الريف.

واستحوذ قطاع النقل والمواصلات على جزء كبير من إجمالي مساهمات مؤسسات المجموعة في تمويل مشاريع البنية الأساسية. حيث بلغ عدد عمليات قطاع النقل والمواصلات التي خصصتها المجموعة 71 عملية في عام 2017، وبقيمة إجمالية بلغت حوالي 3.5 مليار دولار.

في مجال دعم القطاعات الإنتاجية

تلعب الزراعة دوراً حيوياً في اقتصادات الدول النامية وتمثل المصدر الرئيسي للغذاء والدخل والعمل للسكان الريفيين. ويعد الاهتمام بالزراعة واستغلال الأراضي الفلاحية أمراً أساسياً للتخفيف من حدة الفقر ولتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة بشكل عام. ونظراً للدور المهم لقطاع الزراعة في اقتصاديات الدول النامية، فإن مؤسسات مجموعة التنسيق تركز في سياساتها لاختيار المشاريع بناءً على ما تحققه من عوائد إيجابية اجتماعية واقتصادية. ومن هذا المنطلق أولت مؤسسات المجموعة اهتماماً خاصاً بمشاريع القطاع الزراعي وذلك لعدة مبررات منها:

أ- غالبية السكان في الدول النامية تعيش على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل حيث أن نسبة سكان الريف تشكل ما بين 60 في المائة إلى 70 في المائة من مجموع السكان، والغالبية العظمى منهم يعملون في الزراعة التقليدية، وهم من صغار المزارعين الفقراء.

ب- أهمية قطاع الزراعة في المساهمة في تخفيض الواردات من بعض السلع الغذائية وبالتالي العمل على الحد من ارتفاع الأسعار في تلك الدول.

وقد قدمت مؤسسات المجموعة لقطاع الزراعة في عام 2017 مبلغ إجمالي قدره 1.5 مليار دولار لتمويل 86 مشروعاً زراعياً. تنوعت مجالات أنشطة المجموعة في قطاع الزراعة لتشمل تمويل مشاريع الزراعة المروية، واستصلاح الأراضي لإنتاج المحاصيل، وبناء السدود لتخزين المياه الصالحة لأغراض الزراعة، والتصنيع الزراعي ومنها إنتاج وتصنيع السكر، وصوامع تخزين الحبوب والغلال ومطاحن الدقيق، إلى جانب الثروة السمكية التي تشمل الصيد وتطوير مخازن حفظ الأسماك.

في مجال دعم الاستقرار الاقتصادي

تساهم مؤسسات المجموعة المتخصصة في دعم الاستقرار الاقتصادي وتهيئة البيئة الاقتصادية المحفزة للنمو، حيث تحرص هذه المؤسسات على تطوير تسهيلاتها لدعم الإصلاحات الهيكلية التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويقدم صندوق النقد العربي دعماً تمويلياً وفنياً لبرامج التصحيح الاقتصادي لمعالجة الاختلالات المالية والهيكلية عبر تقديم مجموعة من التسهيلات الائتمانية القصيرة والمتوسطة الأجل حسب احتياجات كل دولة، مع توفير المشورة والمساعدة الفنية في إعداد إجراءات وعناصر هذه البرامج ومتابعة تنفيذها.

في مجال دعم التنمية الاجتماعية

أولت مؤسسات مجموعة التنسيق اهتماماً خاصاً لدعم قطاعات التنمية الاجتماعية من خلال المساهمة في تطوير البنى الأساسية لهذه القطاعات، وتحسين المستوى المعيشي والخدمي

للسكان وتوفير مزيد من التمويل لمشاريع التنمية الاجتماعية وبشكل خاص في مجالات دعم التعليم النظامي والتدريب المهني وتحسين الخدمات الصحية، بالإضافة إلى مكافحة الفقر والبطالة في الدول المستفيدة من خلال تقديم قروض التسليف الإنمائي لمساعدة الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً.

حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق

بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق في عام 2017 حوالي 19.7 مليار دولار، أي بانخفاض بلغ نسبته حوالي 1.5 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية من إجمالي هذه الالتزامات حوالي 52.0 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 21.4 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 7.8 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد) بنسبة 5.1 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 3.5 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 3.4 في المائة، وصندوق قطر للتنمية بنسبة 2.5 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بنسبة 2.4 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 1.8 في المائة، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) بنسبة 0.02 في المائة، الملحق (3/11).

التوزيع الجغرافي

بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام 2017 حوالي 43.2 في المائة مقابل 47.5 في المائة في عام 2016، ومجموعة الدول الأسيوية حوالي 35.0 في المائة مقابل 27.9 في المائة في عام 2016، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 17.6 في المائة مقابل 17.3 في المائة في عام 2016، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 2.2 في المائة مقابل 1.2 في المائة في عام 2016، والهيئات والمنظمات حوالي 1.8 في المائة خلال عام 2017 مقابل 0.5 في المائة خلال عام 2016، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 0.2 في المائة مقابل 5.6 في المائة في عام 2016، الملحق (3/11).

التوزيع القطاعي

بلغ نصيب القطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات نحو 37.9 في المائة، يليه قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز حوالي 30.7 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية خلال عام 2017، ثم قطاع النقل والاتصالات حوالي 17.9 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 7.4 في المائة، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 4.2 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 1.9 في المائة، الملحق (4/11).

عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة

بلغ العدد الاجمالي لعمليات مؤسسات المجموعة 685 عملية خلال عام 2017، بقيمة اجمالية بحدود 19.7 مليار دولار وزعت على 94 جهة مستفيدة (دول بالإضافة إلى عدة مؤسسات) وتوضح البيانات المتوفرة لدى أمانة التنسيق الخاصة بالعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق المسجلة خلال هذا العام ما يلي:

مجموعة الدول العربية

بلغ إجمالي عدد العمليات في الدول العربية نحو 228 عملية بلغت قيمتها 8.5 مليار دولار، واستفادت منها جمهورية مصر العربية بنحو 25 عملية بمبلغ يعادل 1.8 مليار دولار، أي بنسبة 21.1 في المائة من إجمالي التمويل المخصص للدول العربية. ويبين التوزيع القطاعي أن 88 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات المجموعة في مصر وجهت لتمويل مشاريع الطاقة.

مجموعة الدول الإفريقية

بلغ إجمالي عدد العمليات في مجموعة الدول الافريقية نحو 210 عملية قيمتها 3.5 مليار دولار. واستفادت منها بوركينافاسو بنحو 16 عملية بمبلغ يعادل 480 مليون دولار أي بنسبة 13.9 في المائة. ويشير التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات المجموعة في هذه المنطقة إلى

تصدر قطاع الطاقة أيضاً، حيث استحوذ هذا القطاع على حوالي 21.6 في المائة من إجمالي عمليات المجموعة في المنطقة الأفريقية.

مجموعة الدول الآسيوية

بلغ إجمالي عدد العمليات في القارة الآسيوية نحو 136 عملية بقيمة 6.9 مليار دولار. استفادت منها إندونيسيا بنحو 17 عملية منها بمبلغ إجمالي في حدود 1.6 مليار دولار. كما استفادت بنجلاديش بنحو 25 عملية منها بمبلغ إجمالي وقدره حوالي واحد مليار دولار. ويتبين من التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات المجموعة في البلدان الآسيوية أن بلدان هذه القارة أولت اهتمامات خاصة لقطاعات الطاقة (كهرباء، غاز ونفط) حيث تشير الأرقام إلى أن 31.7 في المائة من مجموع العمليات التمويلية للمجموعة التي استفادت منها دول المنطقة خصصت لقطاع الطاقة.

مجموعة دول أمريكا اللاتينية

بلغ عدد العمليات في دول أمريكا اللاتينية نحو 34 عملية بقيمة 442 مليون دولار. استفادت منها كولومبيا من عمليتين بقيمة 90 مليون دولار أي بنسبة 20.4 في المائة، كما استفادت سورينام بخمس عمليات بقيمة 50.8 مليون دولار أي بنسبة 11.5 في المائة من مجموع العمليات التي استفادت منها دول المنطقة.

مجموعة الدول الأخرى

استفادت دولتان من مجموعة الدول الأخرى من عمليات مؤسسات المجموعة المسجلة خلال عام 2017. وقد بلغت قيمة هذه العمليات حوالي 38 مليون دولار. وخصصت هذه العمليات لتمويل 6 مشاريع، وقد استحوذت قطاعات النقل والاتصالات على 80 في المائة من مجموع المساعدات الموجهة لهذه المجموعة.

هيئات ومنظمات أخرى

بلغ عدد عمليات مؤسسات المجموعة التي خصصت لفائدة الهيئات والمنظمات الأخرى 71 عملية بقيمة إجمالية بلغت 354 مليون دولار وقد وجهت هذه العمليات خصيصاً إلى قطاعات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2013-2017)

تشير البيانات المتوفرة لدى أمانة التنسيق بأن نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق قد امتد إلى 133 جهة لتنفيذ 2996 عملية بقيمة إجمالية قُدرت بنحو 85.9 مليار دولار خلال الفترة (2013-2017). وقد شملت هذه العمليات القروض والمنح والمعونات إلى جانب عمليات تمويل التجارة الخارجية ودعم القطاع الخاص، والمساهمة في تمويل ميزان المدفوعات للدول المستفيدة وعمليات أخرى، جدول رقم (2) وشكل رقم (2).

القطاعات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2013-2017)

لقد وجهت عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2013-2017) لتمويل المشاريع في القطاعات التالية:

- **البنى الأساسية**: وتشمل النقل والاتصالات والطاقة بأشكالها الثلاثة (كهرباء، ونفط، وغاز)، المياه، والصرف الصحي. وقد بلغ عدد العمليات الخاصة بهذه القطاعات 959 عملية بقيمة إجمالية في حدود 49.3 مليار دولار.
- **القطاعات الإنتاجية**: وتشمل الزراعة، والثروة الحيوانية، والصناعة، والتعدين، وبلغ عدد العمليات 463 عملية بمبلغ إجمالي في حدود 10.3 مليار دولار.
- **القطاعات الاجتماعية**: وتشمل التعليم، والصحة، والإسكان بلغ عدد العمليات لهذه القطاعات 673 بمبلغ إجمالي قُدّر بحوالي 8.4 مليار دولار.
- **القطاعات الأخرى**: والتي تشمل القطاع المصرفي والقطاعات الأخرى، فقد بلغ عدد العمليات فيها 901 عملية بمبلغ إجمالي قدره 18.0 مليار دولار، جدول رقم (3) والشكل رقم (3).

جدول رقم (2)
توزيع العمليات التمويلية وفقاً لطبيعتها ومصادر تمويلها
(2017-2013)

(مليون دولار)

مؤسسات التنمية	عمليات القروض		عمليات المنح والمعونات الفنية		عمليات أخرى*		تمويل تجارة		قطاع خاص		ميزان مدفوعات		الإجمالي	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1- البنك الإسلامي	220	4,039	328	95	434	22,623	317	22,333	58	956.40	-	-	1357	50,047
2 - صندوق أبوظبي	26	1,677	51	1,502	-	-	-	-	1	100	1	500	79	3,779
3 – أوفيد	167	3,135	287	97	-	-	67	1,419	98	1,100	-	-	619	5,750
4 - الصندوق السعودي	133	5,939	53	4,388	-	-	-	-	-	-	-	-	186	10,328
5 - الصندوق العربي	68	7,172	136	132	-	-	-	-	2	26	-	-	206	7,330
6 - الصندوق الكويتي	122	4,159	21	43	-	-	-	-	-	-	-	-	143	4,202
7 - المصرف العربي	87	923	119	34	-	-	13	350	17	179	-	-	236	1,486
8. أجفـــند	4	8	103	19	-	-	-	-	-	-	-	-	107	27
9. صندوق النقد العربي	8	1,201	-	-	-	-	-	-	-	-	10	1,287	18	2,487
10. صندوق قطر	5	156	40	338	-	-	-	-	-	-	-	-	45	493
المجموع الكلي	840	28,408	1,138	6,648	434	22,623	397	24,102	176	2,361	11	1,787	2,996	85,929

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
*عمليات البنك الإسلامي كالصكوك والاستصناع والإيجار.

الشكل (2): توزيع العمليات التمويلية وفقاً لمصادر تمويلها للفترة (2017–2013)

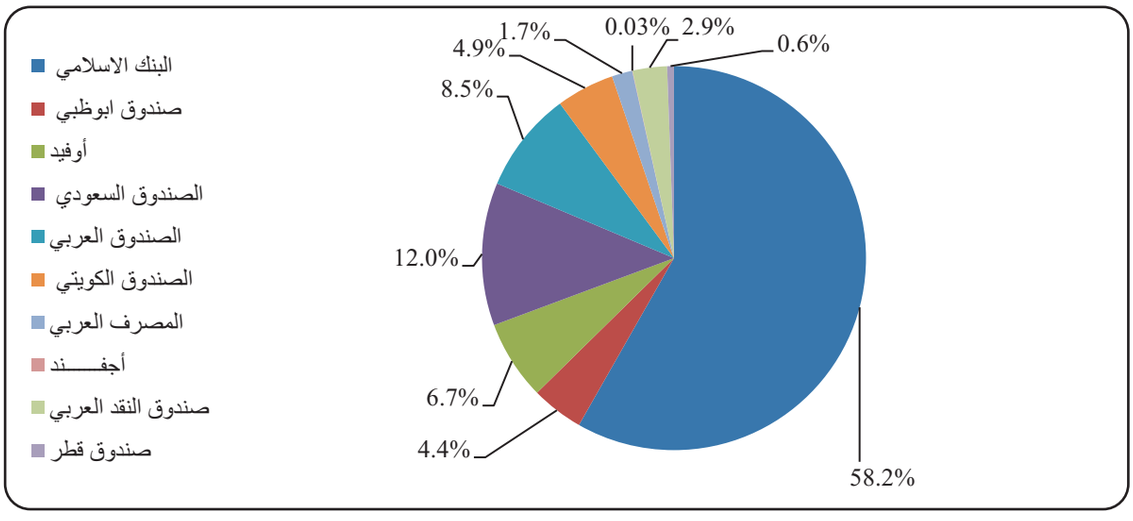

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

جدول رقم (3)
التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق
(2017-2013)

(مليون دولار)

القطاعات الاقتصادية	2013		2014		2015		2016		2017		الإجمالي	
	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات
(1) قطاعات البنى الأساسية												
- النقل والاتصالات	80	2,260	57	2,221	77	3,325	75	3,502	71	3,526	360	14,835
- الطاقة (كهرباء، نفط، غاز)	65	4,427	92	6,665	100	6,428	67	5,022	91	6,049	415	28,591
- المياه والصرف الصحي	41	923	47	1,238	38	1,166	28	1,695	30	829	184	5,851
مجموع فرعي	**186**	**7,610**	**196**	**10,125**	**215**	**10,920**	**170**	**10,218**	**192**	**10,404**	**959**	**49,276**
(2) القطاعات الإنتاجية												
- الزراعة والثروة الحيوانية	104	1,246	65	1,448	70	1,771	69	2,520	86	1,461	394	8,446
- الصناعة والتعدين	11	301	12	415	17	306	18	435	11	374	69	1,830
مجموع فرعي	**115**	**1,547**	**77**	**1,863**	**87**	**2,076**	**87**	**2,955**	**97**	**1,835**	**463**	**10,277**
(3) القطاعات الاجتماعية												
- قطاع التعليم	67	493	86	440	80	588	50	831	94	642	377	2,993
- قطاع الصحة	56	595	56	370	44	505	55	1,004	52	718	263	3,192
- قطاع الإسكان	5	210	5	366	10	116	7	1,333	6	196	33	2,222
مجموع فرعي	**128**	**1,298**	**147**	**1,176**	**134**	**1,209**	**112**	**3,168**	**152**	**1,556**	**673**	**8,408**
(4) القطاعات الأخرى												
- قطاع مصرفي	111	1,938	148	2,361	83	2,999	87	3,240	61	2,068	490	12,605
- قطاعات أخرى	33	167	61	427	60	527	74	411	183	3,832	411	5,363
مجموع فرعي	**144**	**2,104**	**209**	**2,788**	**143**	**3,526**	**161**	**3,651**	**244**	**5,900**	**901**	**17,968**
المجموع الكلي	**573**	**12,560**	**629**	**15,951**	**579**	**17,730**	**530**	**19,992**	**685**	**19,696**	**2,996**	**85,929**

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الشكل (3): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق
(2017-2013)

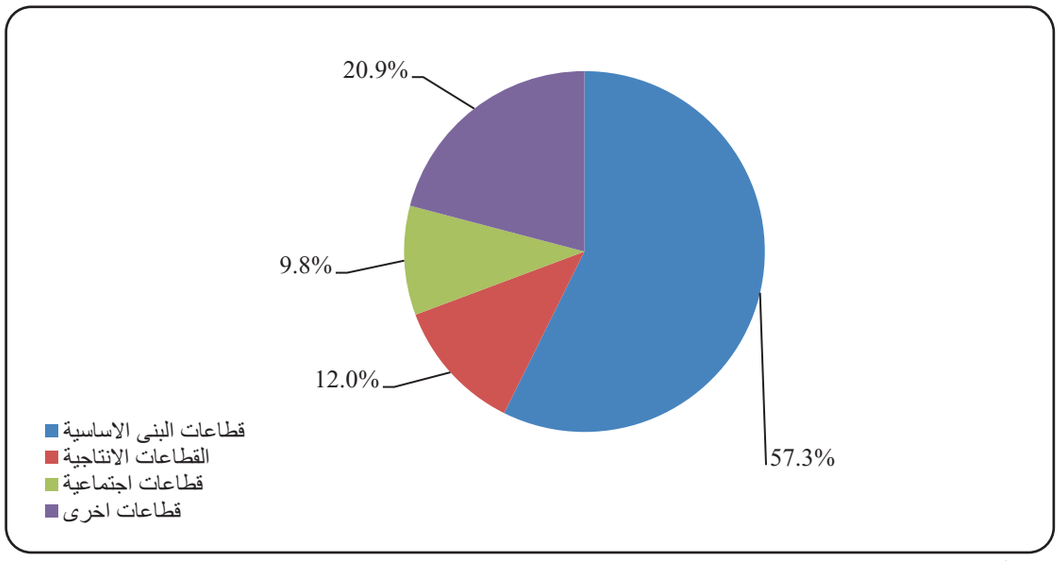

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الجهات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2013-2017)

استفادت 133 جهة (دول ومؤسسات بالإضافة إلى عدة منظمات وهيئات) من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق المسجلة خلال الفترة من 2013-2017، منها 909 عملية خصصت للدول العربية بقيمة 37.2 مليار دولار، ما يمثل حوالي 43.3 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات المجموعة خلال الفترة، و1033 عملية للدول الأفريقية بقيمة 16.9 مليار دولار، و537 عملية للدول الآسيوية بقيمة 26.6 مليار دولار، و127 عملية لبلدان أمريكا اللاتينية بقيمة 1.9 مليار دولار، بالإضافة إلى 41 عملية في بلدان أخرى بقيمة 2.2 مليار دولار، و349 عملية لهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة بقيمة 1.1 مليار دولار، جدول رقم (4) والشكل رقم (4).

جدول رقم (4)
توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة الدول المستفيدة
(2017-2013)

(مليون دولار)

مجموعة الدول / الهيئات والمنظمات	2013			2014			2015			2016			2017			المجموع		
	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات
(1) الدول العربية	19*	188	5,901	21*	164	6,948	20*	151	6,396	21*	178	9,488	21*	228	8,513	22*	909	37,246
(2) الدول الافريقية	32*	217	2,208	32*	202	3,100	36*	216	4,681	30*	188	3,455	30*	210	3,459	41*	1033	16,903
(3) الدول الاسيوية	20*	104	3,812	21*	89	4,396	22*	110	5,912	21*	98	5,579	22*	136	6,889	27*	537	26,588
(4) الدول اللاتينية	7*	18	203	11*	26	478	13*	28	497	10*	21	248	19*	34	442	25*	127	1,868
(5) دول أخرى	9	14	282	5	6	699	6	6	69	3	9	1,125	2*	6	38	18*	41	2,213
(6) الهيئات والمنظمات	-	32	153	-	142	330	-	68	176	-	36	97	-	71	354	-	349	1,110
المجموع الكلي	87*	573	12,560	90*	629	15,951	97*	579	17,730	85*	530	19,992	94*	685	19,696	133*	2,996	85,929

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي..
(*) بالإضافة إلى عدة مؤسسات وهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة.

الشكل (4): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة الدول المستفيدة (2017–2013)

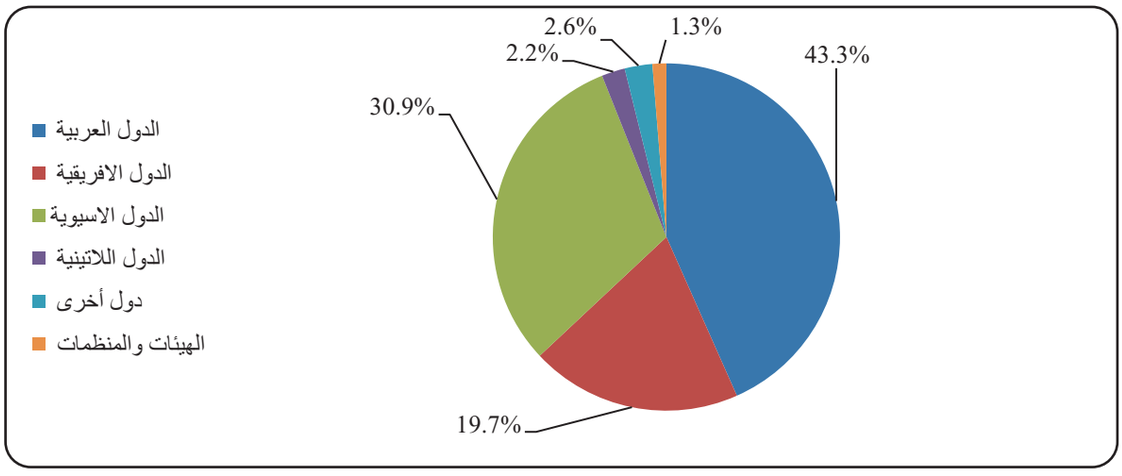

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي..

المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق لنهاية عام 2017

بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2017 حوالي 204.1 مليار دولار. وتنوعت هذه المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات حوالي 108.0 مليار دولار (52.9 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 53.6 مليار دولار (26.3 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 34.1 مليار دولار (16.7 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 3.8 مليار دولار (1.8 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 3.6 مليار دولار (1.8 في المائة) وهيئات ومنظمات حوالي 958 مليون دولار (0.5 في المائة)، الملحق (5/11) والشكل (5).

وقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية حوالي 42.5 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية حتى عام 2017، يليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 16.2 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 11.1 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 10.8 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد) بنسبة 7.9 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 4.8 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 4.0 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بنسبة 2.5 في المائة، وصندوق قطر للتنمية بنسبة 0.2 في المائة.

استأثرت قطاعات البنى الأساسية والقطاعات الاجتماعية، على نحو 83.2 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. حيث يتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنى الأساسية، فقد حصل على نسبة 29.5 في المائة من إجمالي التمويل، يليه القطاعات الأخرى المتمثلة في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 24.5 في المائة، ثم قطاع النقل والاتصالات بنسبة 21.1 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 8.1 في المائة. وبلغت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 16.7 في المائة منها حوالي 10.5 في المائة للزراعة والثروة الحيوانية وحوالي 6.2 في المائة للصناعة والتعدين، الملحق (6/11) والشكل (6).

الشكل (5) : المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة حتى نهاية 2017

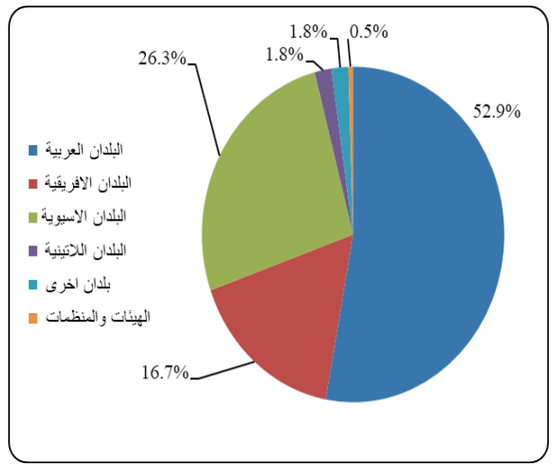

الشكل (6) : التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حتى نهاية 2017

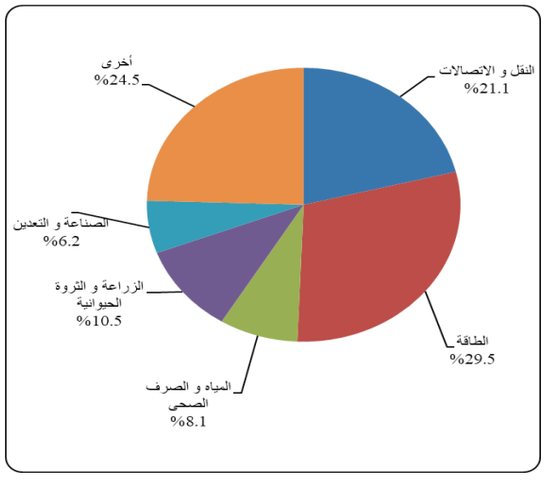

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

إطـــار (1)
علاقة المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية المانحة بإيراداتها النفطية
(2017 -1999)

تشكل الإيرادات النفطية إحدى الركائز الأساسية لاقتصادات الدول العربية المانحة خاصة على مستوى نمو الناتج الداخلي الخام وتمويل عمليات التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية. وبالنظر إلى أن تدفقات العون الإنمائي العربي تأتي أســـاســـاً من الدول العربية المنتجة للنفط، فقد انعكســـت أســـعار النفط في الأســـواق العالمية على حجم هذه التدفقات عبر فترات زمنية مختلفة، حيث ســـجلت الإيرادات النفطية للدول العربية المانحة (الســـعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، وعُمان) نســـقاً تصـــاعدياً خلال الفترة (2002-2008) لتبلغ نســـبة التطور خلال عام 2008 حوالي 64 في المائة في حين ســـجلت هذه الإيرادات تراجعاً كبيراً خلال الفترة (2013-2017) بلغ في عام 2015 حوالي 42 في المائة نتيجة التراجع الكبير في أســـعار النفط. وبالمقابل شـــهدت المســـاعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية المانحة تطورات خلال الفترات الســـابقة، حيث ســـجلت خلال عام 2013 زيادة قدرها 260 في المائة في حين انخفضـــت في عام 2017 بنسبة 55 في المائة مقارنة بعام 2016. ويبرز الرســـم البياني تطور الإيرادات البترولية والمســـاعدات الإنمائية للدول العربية المانحة خلال الفترة (2017-1999).

الشكل (7) : تطور الإيرادات النفطية والمساعدات الإنمائية للدول العربية المانحة (2017-1999)

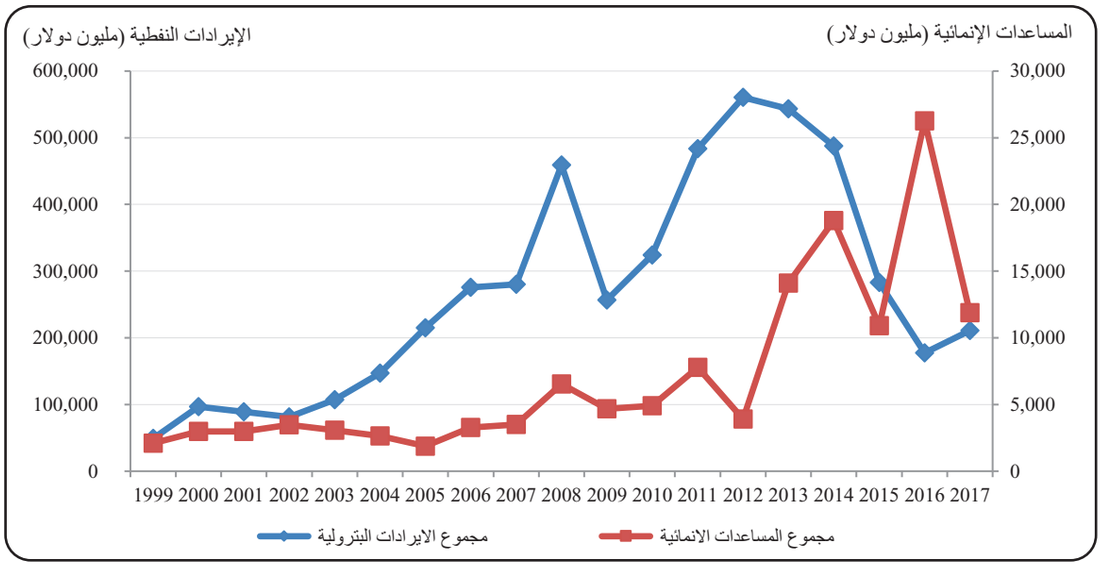

المصدر: أعداد سابقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

يتبين من خلال الرسم أعلاه وجود ترابط بين الإيرادات النفطية والمساعدات الإنمائية خلال الفترة (1999-2011) مقابل غياب هذا الترابط خلال الفترة (2012-2017) حيث لوحظ ارتفاع المساعدات بوتيرة تصاعدية على الرغم من انخفاض الإيرادات وتداعياتها على موازنات واقتصادات هذه الدول. وقد بلغ المتوسط السنوي للمساعدات الإنمائية العربية المانحة خلال الفترة (1999-2011) حوالي 3.83 مليار دولار ما يمثل حوالي 1.74 في المائة من إجمالي الإيرادات البترولية و0.53 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة هذه الدول. أما خلال الفترة (2012-2017)، فقد بلغ المتوســـط الســـنوي للمســـاعدات الإنمائية العربية المانحة حوالي 14.31 مليار دولار ما يمثل حوالي 3.79 في المائة من إجمالي الإيرادات النفطية و0.97 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن خلال دراســـة تطور نســـبة المســـاعدات الإنمائية من مجموع الإيرادات النفطية، يتبين التوجه التصاعدي لهذه النسبة خلال كامل الفترة حيث ارتفعت من 0.70 في المائة خلال عام 2012 إلى حوالي 14.82 في المائة خلال عام 2016 مقابل اســـتقرار نســـبي لهذه المســـاعدات من مجموع الناتج

المحلي الإجمالي، حيث بلغت هذه النسبة خلال عام 2017 حوالي 0.9 في المائة (تجاوزت نسبة 0.7 في المائة التي حددتها الأمم المتحدة للإبقاء على مستوى المساعدات الرسمية).

جدول رقم (5)
نسبة المساعدات الإنمائية إلى إجمالي الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي
ونسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي

(نسبة مئوية)

	نسبة المساعدات الإنمائية إلى الإيرادات النفطية		نسبة المساعدات الإنمائية إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
	2011-1999	2017-2012	2011-1999	2017-2012	2011-1999	2017-2012
الإمارات	0.47	2.35	0.08	0.33	17.90	14.08
السعودية	2.42	4.46	0.87	1.21	36.06	27.25
عُمان	0.24	0.14	0.07	0.04	28.51	30.87
قطر	1.61	4.39	0.38	0.81	23.49	18.43
الكويت	1.14	3.98	0.51	2.13	44.85	53.56
المجموع	**1.74**	**3.79**	**0.53**	**0.97**	**30.65**	**25.54**

ومن خلال دراسة وقياس معامل الارتباط[3] بين المساعدات الإنمائية للدول العربية المانحة وإيراداتها النفطية نستخلص ما يلي:

1- وجود علاقة قوية بين المساعدات الإنمائية والإيرادات النفطية خلال الفترة (1999-2011)، (قيمة ارتباط تبلغ 0.85) خاصة بالنسبة لدولتي السعودية وقطر. بالتالي فإن كل ارتفاع في الإيرادات النفطية ينجم عنه ارتفاع في المساعدات الإنمائية والعكس بالعكس. ومن خلال قياس الأثر أظهرت النتائج أيضاً أن حوالي 72 في المائة من التغيرات الحاصلة في المساعدات الإنمائية هي نتيجة التغير الحاصل في الإيرادات النفطية و28 في المائة نتيجة لعوامل أخرى، وأنه إجمالاً كل معدل زيادة بنحو 1 مليار دولار في الإيرادات النفطية لهذه الدول المانحة تؤدي إلى زيادة بحوالي 9.86 مليون دولار في المساعدات الإنمائية المقدمة للدول المستفيدة والعكس بالعكس أيضاً.

2- عدم وجود علاقة بين المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية المانحة وإيراداتها النفطية خلال الفترة (2012-2017)، (قيمة الارتباط تبلغ 0.44-) وذلك نتيجة إلتزام هذه الدول بتنفيذ تعهداتها السابقة من ناحية والتحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الدول العربية التي شهدت تطورات سياسية وأمنية من ناحية أخرى، مما يبين أن الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة لم تعد العامل الأساسي المؤثر في المساعدات الإنمائية العربية.

أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية

وفقاً للبيانات الرسمية الأولية التي تضمنها تقرير لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر في إبريل 2018، فقد بلغ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المُقدمة من الدول المانحة أعضاء هذه المنظمة، حوالي 146.6 مليار دولار في عام 2017 أي بتراجع طفيف قدره 0.6 في المائة مقارنة بعام 2016. ويعود سبب ذلك إلى تراجع النفقات المخصصة للاجئين، وبالمقابل زادت المُخصصات إلى الدول التي هي في حاجة أكثر للمساعدة. حيث يشير تقرير لجنة مساعدات التنمية إلى أن المساعدات الثنائية (من بلد إلى بلد) الموجهة إلى البلدان الأقل نمواً زادت بنسبة 4 في المائة، حيث بلغت المساعدات الرسمية التي خصصت لدول أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 25 مليار دولار. كما يشير التقرير إلى تراجع نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية إلى 0.31 في المائة (مقابل 0.32 في المائة عام 2016) وهي نسبة بعيدة عن النسبة العالمية للمساعدات الإنمائية التي حددتها الأمم المتحدة البالغة 0.7 في المائة.

وعلى صعيد الدول المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، فقد حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على مكانتها ضمن أكبر المانحين الدوليين في مجال المساعدات الإنمائية الرسمية قياساً بدخلها القومي، حيث سجلت 1.31 في المائة عام 2017.

حصة الدول العربية من المساعدات الدولية من جميع المصادر

بلغ نصيب الدول العربية خلال عام 2016 حوالي 27.0 مليار دولار ما يمثل 17.2 في المائة من المجموع الكلي للمساعدات الدولية المقدمة للدول النامية، وحصلت سورية على النصيب الأكبر من هذه المساعدات حيث بلغت 8.9 مليار دولار أي بنسبة 32.9 في المائة، الملحق (7/11) والشكل (7).

بلغ نصيب الدول العربية من المجموع التراكمي خلال الفترة (1990-2016) للمساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية حوالي 346.8 مليار دولار. حصل العراق على النصيب الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية خلال الفترة المذكورة، بلغ مقدارها 74.4 مليار دولار، أي بنسبة 21.5 في المائة، ثم مصر بمقدار 57.5 مليار دولار وبنسبة 16.6 في المائة، وفلسطين بمقدار 34.5 مليار دولار وبنسبة 10.0 في المائة، وسورية بمقدار 28.3 مليار دولار بنسبة 8.2 في المائة، والمغرب بمقدار 27.4 مليار دولار وبنسبة 7.9 في المائة، والسودان بمقدار 26.7 مليار دولار وبنسبة 7.7 في المائة، والأردن بمقدار 23.3 مليار دولار وبنسبة 6.7 في المائة، الملحق (7/11) والشكل (8).

جدول رقم (6)
أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنمائية*
(2017)

أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات من حيث القيمة	صافي المساعدات (مليار دولار)	أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات كنسبة منوية من الدخل القومي الإجمالي	نسبة المساعدات إلى الدخل القومي الإجمالي (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	35.26	السويد	1.01
ألمانيا	24.68	لوكسمبورغ	1.00
المملكة المتحدة	17.94	النرويج	0.99
اليابان	11.48	الدنمارك	0.72
فرنسا	11.36	المملكة المتحدة	0.70

* دول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الشكل (8): تطور المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر (2016-2015)

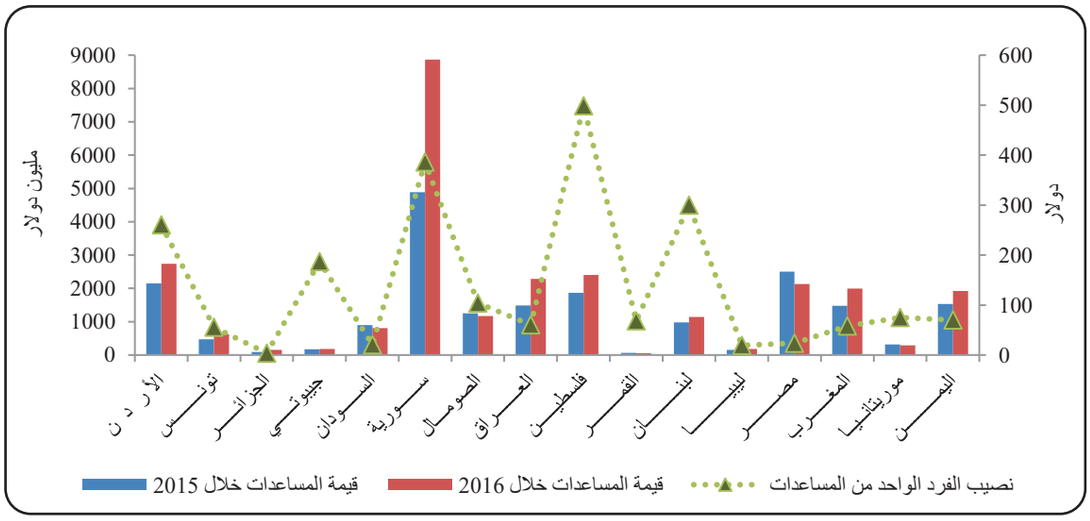

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الشكل (9): إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المُقدمة إلى الدول العربية من جميع المصادر (2016-2000)

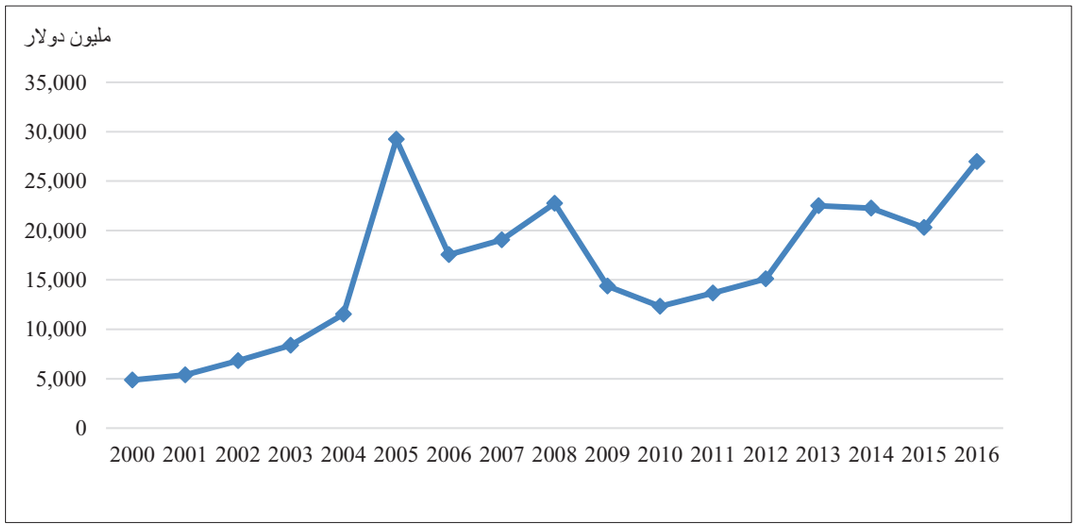

المصدر: الملحق (7/11).